

قرارات

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

قرار رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٤

صادر في ٢٠٠٤/١٢/٢٦

بشأن تعديل بعض أحكام نظام التأمين الاجتماعي

الخاص البديل للعاملين ببنك مصر الدولي

وزير التأمينات والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي

الخاص البديلة :

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ :

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين

الاجتماعي الخاص البديل للعاملين ببنك مصر الدولي :

وعلى موافقة الجمعية العمومية لصندوق التأمين الاجتماعي الخاص البديل للعاملين

بنك مصر الدولي بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٦ على التعديلات المطلوب

إدخالها على بعض المواد باللائحة النظام التأميني للبنك :

وعلى تقرير الخبير الاكتواري للصندوق :

وعلى تقرير الخبير الاكتواري للوزارة :

وعلى مذكرة رئيس قطاع التخطيط وبحوث الاستثمار والمعلومات المعروضة علينا

بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٦ :

قرار:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٤ بند (و) والمادة ٦ بندى (١ و ٢) والمواد ٤٦ و ٦٢ فقرة أخيرة من لائحة نظام التأمين الاجتماعي الخاص البديل للعاملين ببنك مصر الدولى المشار إليه النصوص الآتية :

مادة (٤) بند (و) :

"أجر الاشتراك" : الأجر الإجمالي الذى يتقاضاه المؤمن عليه تظير عمله الأصلى بالبنك شاملًا كل العناصر التى تتضمنها المادة (٥) بند (ط) من القانون ومع مراعاة ما يأتى :

أجر الاشتراك الأساسى : ويشمل الأجر الأساسى وبدل التمثيل وبدل طبيعة العمل ، وذلك بحد أقصى مقداره ٨٠٠ جنيه فى الشهر .

أجر الاشتراك المتغير : ويشمل باقى عناصر الأجر بحد أقصى ٢٤٠٠ جنيه سنويًا .

مادة (٦) بندى (١ و ٢) :

١ - الاشتراكات الشهرية التى يلتزم البنك بأدائها بواقع (٤٠٪) من أجور اشتراك المؤمن عليهم الأساسية .

٢ - الاشتراكات الشهرية التى يلتزم البنك بأدائها بواقع (٣٢٪) من أجور اشتراك المؤمن عليهم المتغيرة" .

مادة (٤٦) :

"يعد حساباً مستقلاً لإيرادات ومصروفات التأمين الصحى تدرج به $\frac{1}{8}$ الاشتراكات
الذى تلتزمها فى البند (١) من المادة (٦) غير حمل الفائض فى هذا الحساب

مادة (٦٢) فقرة أخيرة :

"يلتزم الصندوق بزيادة المعاشات في أول يناير من كل عام بواقع (٪٣) بحد أقصى مقداره ٢٧٠ جنيهاً شهرياً وذلك ببراعة الآتي :

١ - يبدأ استحقاق أول زيادة اعتباراً من أول يناير التالي لفوات ١٢ شهراً على استحقاق المعاش .

٢ - تحسب الزيادة على أساس مجموع معاش الأجر الأساسي والأجر المتغير .

٣ - تعتبر كل زيادة جزءاً من المعاش في حساب الزيادة التالية .

٤ - تسرى في شأن الزيادة جميع الأحكام التي تسرى في شأن المعاش ."

(المادة الثانية)

يراعى ألا يجاوز أجر تسوية المعاش الأساسي في حالة استحقاقه وفقاً للبند (٥) من المادة (١٣) خلال الفترة من ١٢/٤/٢٠٠٤ حتى ١٢/١١/٢٠٠٦ مبلغ ٧٠٠٠ جنيه شهرياً على أن يضاف إلى هذا المبلغ ٤ جنيهًا عن كل شهر اشتراك خلال هذه الفترة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ١٢/١/٢٠٠٤

تحريراً في ٢٦/٤/٢٠٠٤

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

دكتورة / أمينة الجندى